

مشروع توحيد النقد العربي

بقلم الأستاذ أحمد حسنى أحمد

من الأهداف التى تسعى اليها الدول العربية تحقيق الوحدة الاقتصادية بينها كشرط أساسى للتقارب بين الشعوب العربية حتى تكون منها كتلة متماسكة تستطيع أن تواجه الخطر المشترك الذى يهدد كيائها . وسعى لتحقيق هذا الهدف تقدمت الحكومة اللبنانية فى الاجتماع الأخير لمجلس جامعة الدول العربية بمشروع للضمان الاقتصادى . ويتضمن هذا المشروع مجموعة من الاقتراحات يعيننا منها الاقتراح الخاص بتوحيد النقد العربى . وليست هذه أول مرة يثار فيها هذا الإقترح ، فقد سبق أن تقدمت به الحكومة السورية على أثر خروجها عن كتلة الفرنك الفرنسى فى يناير ١٩٤٨ . غير أن الاقتراحات المختلفة التى قدمت لتكوين وحدة نقدية بين الدول العربية لم توضح تماماً حدود هذه الوحدة وماهيتها . ولكن يمكن أن نفسر مشروع توحيد النقد العربى على ضوء تحليلنا الخاص بأحد تفسيرين : —

(١) أن تستخدم عملة مشتركة للتداول فى جميع بلدان الشرق العربى كعملة قانونية لبراء الديون .

(٢) تكوين كتلة نقدية بين دول الشرق العربى تستند إلى الجنيه المصرى .

إيجاد عملة مشتركة

ولا شك أن محاولة استخدام عملة واحدة للتداول داخل بلدان الشرق العربى كعملة قانونية صالحة لبراء الديون سوف تصطدم بمجموعة من الصعوبات

حيث أن اعتماد أى مجتمع للتعامل بأى عملة يتوقف على درجة التقدم الاقتصادى لهذا المجتمع ومستوى نضوجه الذهبى . فالمجتمعات المتأخرة نسبيا لا تقبل أى عملة إلا إذا وثقت أن قيمتها النقدية المصطلح عليها توازى قيمتها السلعية أى قيمة المعدن الذى تحتويه هذه العملة . أو بعبارة أخرى لا تقبل هذه المجتمعات التعامل إلا بالنقود السلعية . أما النقود الورقية فليس لها مجال فى معاملات هذه المجتمعات حتى ولو كانت هذه النقود قابلة للتحويل إلى معدن كالذهب ، بينما أن المجتمعات المتقدمة لا يعينها شكل العملة بقدر عنايتها بقوتها الشرائية ولذلك فإنها لا تتردد فى التعامل بالنقود الورقية وتضع فيها ثقها ما دامت صادرة بمقتضى قانون تحميه الدولة .

وهذه القاعدة العامة نجد لها تطبيقا واضحا فى بلدان الشرق العربى فالمملكة العربية السعودية لا تزال تعامل بالنقود المعدنية كنقود رئيسية وتتبع نظام الذهب فى شكله التقليدى وهو نظام المسكوكات الذهبية ، ولم تألف بعد التعامل بالنقود الورقية ، وكذلك اليمن لا تزال تعمل بنظام الفضة بينما الدول الأخرى قد تجاوزت هذه المرحلة بخطوات متفاوتة فمصر تستخدم النقود منذ ١٨٩٨ والعراق وسوريا ولبنان تستخدمها منذ ١٩٢٠ .

ولذلك فإن محاولة استخدام عملة واحدة للتعامل داخل البلدان العربية سوف يثير مجموعة من المشاكل كلها مشكلة شكل هذه العملة : هل تكون عملة معدنية أم عملة ورقية . إذا حاولنا استخدام عملة ورقية فإن وعايا المملكة العربية السعودية واليمن سوف يرفضون التعامل بها لأنهم لم يألفوها ، بينما أن كل دولة من الدول الأخرى سوف تثير موضوع تبعية هذه العملة . وإذا فترضنا أن التفاهم تم على اختيار أقوى هذه العملات وهى الجنيه المصرى فإن وعايا العراق وسوريا ولبنان يكون لهم الحق فى رفض هذه العملة لأن القانون الذى

يحميها هو القانون المصري . ولا يجوز أن يجبر العراقى أو السوري أو اللبناني على أن يخضع لأحكام قانون غير قانون دولته .

وإذا أردنا أن نتغلب على كل هذه الصعوبات التى تتعلق بشكل العملة وطبيعتها فإن الحل يقتضى عودة الدول العربية إلى نظام الذهب . وفى هذه الحالة ليس من الضرورى أن توجد عملة مشتركة إذ يمكن أن تحتفظ كل دولة بعملةها القانونية ، وتحول كل عملة من العملات العربية إلى أى عملة عربية أخرى عن طريق القاعدة النقدية الجديدة وهى الذهب .

وهنا يبرز لنا سؤال فى غاية الأهمية وهو إلى أى حد يمكن عمليا العودة إلى هذا النظام .

ان أول إجراء تقتضيه العودة إلى نظام الذهب هو تكوين احتياطي ذهبي يكفى لتلبية حاجة الجمهور إلى هذا المعدن لأغراض التداول الداخلى ولتسوية المعاملات الخارجية . ومن الناحية النظرية يمكن أن يتكون هذا الاحتياطي عن طريق بيع الأصول الأجنبية التى تملكها دول الشرق العربى فى الأسواق الخارجية واستخدام حصيلة هذه المبيعات فى شراء الذهب . فهل يقيس لهذه الدول أن تحدث هذا التغير فى شكل الاحتياطي النقدى ؟

ان أغلب الأصول الاجنبية التى تملكها دول الشرق العربى تتكون من سندات وأذونات على الخزانة البريطانية نتيجة لعضويتها فى الكتلة الاسترلينية ، والجزء الأكبر من هذه الأصول مجمدة غير قابلة للتحويل إلى أى شكل آخر إلا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية . وتقوم الدول العربية كل عام بعقد اتفاقات مؤقتة مع إنجلترا للأفراج عن مبالغ معينة تكاد تكفى لسداد العجز فى ميزان مدفوعاتها للعالم الخارجى . ولو فرضنا أن الحكومة البريطانية قد

وافقت علي تحرير جميع الارصدة الاسترلينية فان هذا الاجراء لا يعنى سوى حرية الدول المائنة لانجلترا في أن تبيع ما تملكه من منسندات وإذونات على الخزانة البريطانية في سوق لندن أى تحويل الديون من شكل استثمارى إلى نقد سائل يمكن استخدامه داخل إنجلترا والمجموعة الاسترلينية فقط ولكنه لا يصلح للتعامل خارج هذا النطاق بسبب القيود المفروضة على الاسترليني وعلى الأخص في كتلة الدولار .

وعلى ذلك فانه لو أرادت الدول العربية أن تحول أصولها الاسترلينية إلى ذهب فانها مضطرة إلى شراء الذهب من إنجلترا أو من البلدان المنتجة للذهب داخل المجموعة الاسترلينية وهى اتحاد جنوب افريقيا واستراليا ، وبطبيعة الحال لن تقبل الحكومة البريطانية أن تبيع الذهب للدول العربية بالسعر الرسمي لأن الاحتياطى الذهبى الذى تملكه إنجلترا عاجز عن الوفاء بحاجة إنجلترا ذاتها لسداد مديونيتها .

وهكذا نجد أنه يكاد يكون من المستحيل عمليا الحصول على الذهب من إنجلترا ، كما أن كلاً من حكومة استراليا وحكومة اتحاد جنوب افريقيا لا تستطيع أن تبيع الذهب النقدى للدول العربية لارتباطهما مع الحكومة البريطانية باتفاقات بشأن هذا الذهب . فاستراليا عقدت اتفاقية فى سبتمبر ١٩٤٧ حصلت إنجلترا بمقتضاها على حق احتكار شراء الذهب الذى تنتجه المناجم الاسترالية ، كما أن حكومة اتحاد جنوب افريقيا عقدت اتفاقية أخرى فى أكتوبر ١٩٤٧ منحت فيها إنجلترا حق شراء واقتراض الذهب النقدى الذى تنتجه المناجم الافريقية أما الباقي فيبيعه اتحاد جنوب افريقيا فى السوق الحرة للأغراض غير النقدية .

وبالمثل يتعذر على الدول العربية أن تحصل على الذهب من الولايات المتحدة رغم أن الحكومة الأمريكية قد بدأت في بيع الذهب للأغراض النقدية .

ويرجع تعذر الاستفادة بالذهب الأمريكي إلى أن الحكومة الأمريكية تطلب دولارات مقابل الذهب الذي تباعه ، ولا تستطيع دول الشرق العربي أن تحصل على قدر كاف من هذه الدولارات إلا إذا قبلت الحكومة البريطانية تحويل جزء من الأرصدة الحرة إلى دولارات أو نجحت الدول العربية في تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها للولايات المتحدة . وكلا الشرطين صعب التنفيذ حيث أن الحكومة البريطانية ليست مستعدة للتنازل عن مبالغ كبيرة من الدولارات التي تملكها كما أن الاتجاهات الحالية للتجارة الدولية تجعل حاجة الدول العربية إلى المنتجات الأمريكية تزيد عن حاجة الولايات المتحدة إلى المنتجات الشرقية . من كل ذلك يتبين أن محاولة العودة إلى نظام الذهب تصطدم بصعوبات عملية تكاد تجعل هذه المحاولة مستحيلة . ولو فرضنا جدلاً أن هذه الصعوبات ذلت بوسيلة من الوسائل التي لا يدركها تفكيرنا في الوقت الحاضر فهل يتفق هذا النظام مع مصلحة دول الشرق العربي في هذه المرحلة من تطورها الاقتصادية ؟

تقودنا دراسة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية إلى الإيمان بضرورة تحول هذه البلدان تدريجياً من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي . وقد أظهرت الحرب الأخيرة امكانية هذا التحول من الناحية الفنية . ولكن العقبة التي تواجه الصناعة في أغلب دول الشرق العربي هي جمود السياسة النقدية والنظم المصرفية . فالشرط الأساسي لنجاح الصناعة هو مرونة كمية النقود ومقدرتها على التوسع استجابة للزيادة في الطلب على الأرصدة النقدية من جانب المؤسسات الصناعية حتى تزيد رؤوس الأموال العاملة التي تستطيع هذه المؤسسات أن تشغلها في توظيف العمال والمواد الخام وتصريف المنتجات وبعبارة أخرى تتطلب البيئة الاقتصادية في الشرق العربي في الوقت الحاضر

أن تنجح السياسة الاقتصادية للدول العربية إلى تحقيق المرونة في النظم النقدية. فهل يستطيع نظام الذهب — إذا عدنا إليه — أن يوفر هذه المرونة ؟
ان الخاصية الرئيسية لهذا النظام هي وجود علاقة قانونية بين كمية النقود المتداولة وحجم الاحتياطي الذهبي الذي تملكه الهيئة المسؤولة عن الاصدار ، ولا يمكن لهذه الهيئة أن تزيد كمية النقود التي تصدرها إلا إذا زاد حجم الاحتياطي الذهبي . فهي تقف من كمية النقود موقفا سلبيا ولا تستطيع أن تتدخل لتكييفها مع مقتضيات النشاط الاقتصادي ، ويتولى ميزان المدفوعات وحده التأثير في حجم الاحتياطي الذهبي وبالتالي في كمية النقود المتداولة .

وعلى ذلك فإن العودة إلى نظام الذهب تجعل كمية النقود المتداولة في البلدان العربية خاضعة للتغيرات في رصيد ميزان المدفوعات . ولا يمكن لهذه السكينة أن تزيد إلا إذا حصلت الدول العربية على رصيد موافق لموازن مدفوعاتها وتسامت هذا الرصيد في شكل ذهب . ولاشك أن محاولة الدول العربية توجيه معاملاتها الخارجية للحصول على الذهب سوف يكون لها رد فعل شديد القسوة على النشاط الداخلي حيث أن شرط الذهب سوف يجعل العملة العربية عملة صعبة شأنها شأن الدولار الأمريكي أو الفرنك السويسري .

والأثر المباشر الذي سوف يترتب على صعوبة العملة العربية هو تحويل الطلب الخارجي على المنتجات العربية إلى أسواق أخرى تستطيع أن تقدم سلعا بديلة أو مماثلة بشروط أكثر سهولة وبذلك تهبط قيمة صادرات الشرق العربي بينما أن وارداته من الخارج سوف تستمر في التزايد بسبب حاجته إلى الآلات والمعدات الرأسمالية اللازمة لاستكمال الجهاز الصناعي .

وإذا ربطنا هاتين النتيجةين ببعضهما البعض وهما هبوط الصادرات وزيادة الواردات نستنتج أن اتباع نظام الذهب لن يحقق رقيدا موافقا في ميزان

مدفوعات الدول العربية للعالم الخارجى بل على العكس من ذلك سوف يترتب عليه وجود عجز فى هذا الميزان تدفعه الدول العربية من احتياطيها الذهبى فينخفض هذا الاحتياطى وبالتالي تنكمش كمية النقود المتداولة . وهذه النتيجة لابد من الوصول إليها مهما بلغت براعة الدول العربية فى تنظيم علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجى .

وهناك حقيقة أخرى لا يصح أن نتجاهلها وهى مدى تأثير ميزان مدفوعات الدول العربية باتجاهات التجارة الدولية . فصادرات هذه الدول تتكون من مواد خام زراعية ومعدنية وبعض هذه الدول تكاد تعتمد على محصول واحد . وهذه المنتجات ذات أسواق عالمية لا يمكن للدول العربية أن تسيطر عليها أو تتحكم فى الأسعار السائدة فيها . وفى نفس الوقت تتعرض هذه الأسعار لتقلبات عنيفة لأنها تخضع لعوامل غير مستقرة فالطلب على أغلب منتجات الشرق العربى يتأثر بالتقلبات الدورية التى تصيب النشاط الإنتاجى للدول التى تستهلكها بينما أن عرض هذه المحاصيل غير مرن لا يستجيب بسرعة لتغيرات الأسعار وعلى ذلك فإن قيم الصادرات العربية وبالتالى ميزان المدفوعات تخضع لعوامل خارجة عن إرادة السلطات المسئولة فى الشرق العربى .

فإذا ربطنا كمية النقود المتداولة بميزان المدفوعات كما تتطلب أصول العمل بنظام الذهب فمعنى ذلك أن الدول العربية تضع دخلها القومى وجهازها الإنتاجى ورفاهيتها الاقتصادية بصفة عامة فى مركبة يقودها جواد شارد ، حيث أن هذا الارتباط يعرض كمية النقود المتداولة للانكماش إذا انخفضت أسعار المنتجات العربية أو إذا تحول الطلب الخارجى على هذه المنتجات الى أسواق أخرى . ولا تقتصر خطورة انكماش كمية النقود على عرقلة عجلة التقدم الاقتصادى عن الاندفاع نحو الهدف المطلوب وإنما سوف تعود بهذه العجلة إلى الوراء . فمن

المعروف أن حساسية الدول المتأخرة نسبياً - ومنها الدول العربية - للتغيرات النقدية كبيرة جداً بسبب سرعة استجابة رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال للتغيرات في سعر الفائدة والارتفاع النسبي في ميل هذه المجتمعات إلى الاستهلاك .

وعلى ذلك فإن أى انكماش في كمية النقود ينشأ عن عجز في ميزان مدفوعات الدول العربية سوف يؤدي إلى انكماش الدخول النقدية وارتفاع معدل البطالة فتضطّر المشروعات الصناعية القائمة إلى تصفية أعمالها كما يتعرض المشتغلون بالانتاج الزراعي لمناعب اقتصادية شديدة القسوة .

من كل هذا التحليل يتبين أن عودة الدول العربية إلى نظام الذهب لتوحيد النقد العربي - بجانب كونها سياسة غير عملية - فإنها لا تتفق مع المصالح الاقتصادية لهذه الدول ، وإذا عدنا بالذكرة إلى عام ١٩٣٠ نجد أن دول أمريكا الجنوبية - وهي تشبه الدول العربية في بيئتها الاقتصادية - لجأت إلى الخروج عن نظام الذهب قبل أن تخرج انجلترا ذاتها وذلك لأنها أدركت أن الدول المتأخرة نسبياً والدول الزراعية التي تعتمد على محصول واحد تبيعه في أسواق لا تستطيع أن تسيطر عليها - ينبغي لها أن تتبع سياسة « القومية النقدية » أى تفصل بين كمية النقود المتداولة وبين رصيد ميزان المدفوعات . وحرى بالدول العربية في الوقت الحاضر أن تقتبس هذه التجربة فترفض كل نظام يربط السياسة النقدية القومية بميزان المدفوعات مع العالم الخارجي

تكملة من كتلة الجنيه المصري

ننتقل الآن إلى التفسير الثاني لمشروع توحيد النقد العربي وهو تكوين كتلة

نقدية بين الدول العربية تشبه الكتلة الاسترلينية . وطبقاً لهذا التفسير تحتفظ كل دولة بعملتها القانونية وبحريتها في سياستها النقدية القومية ولكنها تنسب عملتها إلى أقوى العملات العربية — وهى الجنيه المصرى — فيصبح الجنيه المصرى قابلاً للتحويل بدون قيد ولا شرط إلى أية عملة عربية .

وتتلخص أهم قواعد هذه الكتلة النقدية فيما يلى :

أولاً : تحدد كل دولة سعر صرف ثابت بين عملتها والجنيه المصرى . وهذا الثبات لا يعنى الجمود حيث تحتفظ كل دولة بحقها فى تغيير سعر الصرف داخل الكتلة إذا وجدت أن هذا التغيير إجراء ضرورى لتحقيق الاستقرار فى النظام الاقتصادى الداخلى ، حيث من المسلم به أنه بالرغم من مزايا ثبات سعر الصرف داخل الكتلة لكل من المصدرين والمستوردين فإنه لا يجوز أن يطلب من الدول العربية أن تكيف نظمها الاقتصادية القومية مع هذا السعر بل يجب أن يتحرك سعر الصرف للمحافظة على الاستقرار الداخلى وهذا التحفظ كان معترفاً به داخل الكتلة الاسترلينية .

ويتبع ارتباط العملات العربية بالجنيه المصرى بسعر صرف ثابت أن تتحدد أسعار صرف هذه العملات بالعملات الأجنبية عن طريق الجنيه المصرى .

ثانياً : تحتفظ كل من الدول العربية بالجزء الأكبر من احتياطات النقد الأجنبى فى شكل سندات مصرية أو أرصدة سائلة فى البنوك المصرية أى أن تبيع ما تحصل عليه من نقد أجنبى إلى السلطات المصرية وتشتري بقيمة هذه المبيعات سندات على الحكومة المصرية أو تودعها فى البنك الأهلى المصرى أو أى بنك آخر . وتحتفظ مصر بهذا النقد الأجنبى فى احتياطى خاص وتعطى للدول

العربية حرية السحب من هذا الاحتياطي أى شراء ما يلزمها من النقد الأجنبي مقابل عملة مصرية تحصل عليها من الأرصدة المصرفية أو السندات التي تحتفظ بها في البنك الأهلي المصري . ويقوم هذا الاحتياطي أيضا بوظيفة عرفة المقاصة للدول العربية إذ تسوي عن طريقه الأرصدة الدائنة والمدينة لهذه الدول .

هذه هي القواعد الأساسية للعمل داخل كتلة الجنيه المصري إذا كان المقصود من توحيد النقد العربي تكوين هذه الكتلة . ويتطلب العمل بهذه القواعد تغيير النظم النقدية للدول العربية ، لأن الأنظمة السائدة في الوقت الحاضر تتعارض مع النظام المقترح ، فالعراق وشرق الأردن تنتميان إلى المجموعة الاسترلينية ولبنان تنتمي إلى كتلة الفرنك الفرنسي وسوريا لم تستقر بعد على نظام معين بعد خروجها من كتلة الفرنك والحجاز لا تزال تعمل بنظام الذهب والفضة وتتبع نظام الفضة . ولذلك يجب أن تخرج هذه الدول عن نظمها الحالية وتتبع نظاما مشتركا قوامه قابلية أى عملة عربية للتحويل إلى الجنيه المصري بدون قيد ولا شرط .

وهذا التغيير في النظم النقدية سوف يحمل مصر مسؤولية خطيرة هي في غنى عنها في الوقت الحاضر حيث أن النظام الجديد يقتضى أن تتنازل كل دولة عما تملكه من نقد أجنبي إلى السلطات النقدية المصرية أو بعبارة أخرى يتطلب أن تقوم الدول العربية بتحويل الأرصدة الأجنبية إلى أصول مصرية وذلك ببيع الأصول الأجنبية التي تملكها إلى السلطات المصرية واستخدام قيمة هذه المبيعات في شراء أصول مصرية . ولما كان الجزء الأكبر من الأرصدة الأجنبية التي تملكها الدول العربية يتكون من أرصدة استرلينية أغلبها لا يزال مجمدا فعنى هذا التحويل نقل عبء الأرصدة الاسترلينية المجمدة عن كاهل الدول العربية إلى كاهل السلطات المصرية . وتحمل مصر وحدها مسؤولية

المطالبة بتحرير هذه الارصدة المجمدة والحصول على حق تحويلها إلى العملات التي تحتاج إليها الدول العربية . وهذه المسؤولية ليست هينة حيث أنه إذا فشلت مصر في تحرير الارصدة واعتراف إنجلترا بقابليتها للتحويل إلى أى نقد آخر فإن مصر تلتزم في هذه الحالة بأن تقدم إلى الدول العربية جزءا من النقد الاجنبي الذي تحصل عليه من معاملاتها الخاصة مع الخارج وبذلك ينكمش الرصيد الذي تستخدمه مصر في تمويل وارداتها .

وهناك مسألة أخرى يثيرها تغيير النظم النقدية للدول العربية وهي هل تتوفر في كتلة الجنيه المصري عناصر القوة بحيث يعتبر النظام الجديد أفضل من النظم السائدة في الوقت الحاضر .

إن قوة أى كتلة نقدية ومقدرتها على العمل تتوقف على عاملين :

الاول : مدى اتساع نطاق التعامل داخل هذه الكتلة .

الثاني : قوة العملة المركزية بالنسبة للعملات الاجنبية الخارجة عن الكتلة وتمتعها بالمرونة الدولية . فهل تتوفر هذان العاملان في كتلة الجنيه المصري

يتوقف اتساع التعامل داخل الكتلة النقدية على قوة الروابط التجارية والمالية بين الدول الأعضاء والدولة المركزية بحيث تكون حاجة الدول الأعضاء إلى عملة الدولة المركزية أقوى من حاجاتها إلى أى عملة أخرى . وهذا الشرط لا يتوفر في كتلة الجنيه المصري حيث أنه من الواضح أن معاملات الدول العربية مع مصر لا تكون إلا نسبة بسيطة من مجموع المعاملات الخارجية لهذه الدول . ويمكن أن تتضح هذه الحقيقة من دراسة إحصاءات التجارة الخارجية لسوريا ولبنان ، ففي عام ١٩٤٨ كانت واردات هاتين

الدولتين من مصر لا تتجاوز ٢٩٩ / من مجموع الواردات ولم تتجاوز صادراتها إلى مصر سوى ٣٩٤ / من مجموع الصادرات . ولو درسنا الإحصاءات العراقية فإننا نخرج بنفس النتيجة . ومن الواضح أيضا أن الأسواق الرئيسية التي تتعامل معها دول الشرق العربي سواء في البيع أو الشراء هي أولا إنجلترا ثم فرنسا .

وعلى ذلك فإنه لو فرضنا أن تكون كتلة الجنيه المصري فإن هذه العملة لن تلعب دوراً كبيراً في التحويل المباشر لتجارة الدول العربية وتكاد وظيفته تقتصر على الوصل بين العملات العربية والعملات الأجنبية . وفي هذه الحالة تفتقر الكتلة إلى التماسك ويصبح تفككها أمراً لا بد منه إذا عجز الجنيه المصري عن أداء وظيفته كوسيط لتحويل العملات العربية إلى عملات أجنبية . ومن ذلك نجد أن نجاح كتلة الجنيه المصري أصبح معاقماً على المرونة الدولية لهذه العملة أي على قابلية الجنيه المصري للتحويل إلى العملات المختلفة ولسوء الحظ أن الجنيه المصري لم يتمتع بعد بهذه الخاصية . ولا يرجع ضعف الجنيه المصري بالنسبة إلى العملات الأخرى إلى وجود عجز خطير في ميزان مدفوعات مصر للعالم الخارجي فقد كان هذا الرصيد دائماً حتى نهاية عام ١٩٤٥ وبلغ الاحتياطي الأجنبي الذي كوته مصر من دائيتها ٣٣٧ مليون جنيه . وطبقاً لقواعد السكتة الاسترلينية التي كانت مصر عضواً فيها في ذلك الوقت تسلمت مصر هذا الاحتياطي الأجنبي في شكل أرصدة استرلينية احتفظت بها في بنك إنجلترا . وكان المفروض أن هذه الأرصدة تتمتع بالمرونة الكاملة أي بإمكانية تحويلها إلى أي عملة تطلبها مصر ولكنها في الواقع كانت غير قابلة للتحويل يقتضي نظام مراقبة النقد الأجنبي الذي فرضته إنجلترا في سبتمبر ١٩٣٩ ، كما أنها لم تكن قابلة للاتفاق داخل إنجلترا والمجموعة الاسترلينية بسبب تجميدها .

وقد أدت هذه الأوضاع إلى ضياع الفائدة التي كانت تفرى مصر بالبقاء داخل الكتلة الاسترلينية فانفصلت عنها في يوليو ١٩٤٧ ، ويعنى هذا الانفصال استرداد مصر حقها في الاستيلاء على العملات الأجنبية التي تحصل عليها من معاملاتها الجارية وعدم تسليمه إلى « مستودع العملات الصعبة » بالإنجلترا كما أنه يعنى أيضا تخلص مصر من التزامها بقبول الاسترليني الذي يرض عليها لتسوية المعاملات الدائنة . غير أن هذا الحق لم يكن معترفا به في بادئ الأمر إذ تعهدت مصر في الاتفاقية المالية الأولى التي عقدت في يونيو ١٩٤٧ بقبول الاسترليني من أى دولة اعتقادا منها بأن هذا الالتزام لن يعود عليها بالضرر لأن إنجلترا تعهدت في نفس الوقت بأن تحول هذا الاسترليني إلى أى عملة أخرى . ولكن تبين خطأ هذا الاعتقاد حيث أعلنت إنجلترا في أغسطس من نفس العام عدم قابلية الاسترليني للتحويل ولذلك تخلصت مصر من هذا الالتزام في اتفاقية يناير ١٩٤٨ وأصبحت لها الحرية المطلقة في قبول أو رفض الاسترليني . وبجانب ذلك سعت مصر إلى تحرير جزء من الأرصدة الاسترلينية المجمدة وتحرير الأرصدة الحرة إلى عملات أخرى غير الاسترليني وإستطاعت أن تسكون احتياطيها حرا بلغ حوالى ٧٧ مليون جنيه في يوليو ١٩٤٩ بعضه في شكل جنهات استرلينية والبعض الآخر في شكل عملات أخرى وعلى الأخص العملات الصعبة وأهمها الدولار .

هذه هي حدود المرونة الذي يتمتع بها الجنيه المصرى في الوقت الحاضر وهى كما نرى ليست مرونة مطلقة فهى تتقيد بمقدار الأرصدة التي تسمح لإنجلترا بالافراج عنها ومقدار العملات الأجنبية التي تحصل عليها مصر من معاملاتها الجارية . ومن المحتمل أن تضعف هذه المرونة بعد تخفيض الجنيه المصرى في سبتمبر ١٩٤٩ حيث أن هذا التخفيض سوف يؤدى الى نقص كمية النقد الأجنبي التي تحصل عليها مصر من صادراتها حيث أن السلعة الرئيسية التي تصدرها

هى القطن ولم يرتفع سعر هذا المحصول حتى يمكن أن يلقى ارتفاع السعر أثر التخفيض فى قيمة الجنيه المصرى .

وبجانب هذه القيود التى تحد من مرونة الجنيه المصرى يوجد قيد آخر يضعف مكانته فى المعاملات الدولية وهو وجود أرصدة استرلينية لاتزال مجمدة حيث أن هذه الأرصدة تجعل الجنيه المصرى غير قادر على الاستقلال عن الجنيه الاسترلى . فبالرغم من أن مصر قد خرجت عن المجموعة الاسترلينية فلا يزال الجنيه الاسترلى هو الواسطة بين الجنيه المصرى والعملات الأخرى ولذلك يخضع الجنيه المصرى لكافة القيود التى يخضع لها الجنيه الاسترلى ؛ كما أن حرص مصر على المحافظة على القيمة المصرية المعادلة لقيمة الأرصدة الاسترلينية يدعوها إلى تثبيت سعر صرف الجنيه المصرى بالاسترلى وتغيير قيمة العملة المصرية بالنسبة للعملات الأخرى تبعاً للتغيرات فى قيمة الاسترلى فى نفس الاتجاه وب نفس النسبة . وهذه الحقيقة أثبتت وجودها فى سبتمبر ١٩٤٩ عندما أعلن تخفيض الجنيه المصرى بعد دقائق من تخفيض الجنيه الاسترلى إذ لم يكن الغرض من هذا التخفيض تصحيح اختلال ميزان مدفوعات مصر وإنما كان الغرض منه المحافظة على القيمة المصرية بالأرصدة الاسترلينية .

من كل هذا التحليل يتبين أن كتلة الجنيه المصرى لا تتوفر فيها عناصر النجاح حيث أنها لا تكون وحدة نقدية متماسكة كما أنها لا تستطيع الاستقلال عن المجموعة الاسترلينية . ولذلك فإن مصير هذه الكتلة هو الاندماج فى المجموعة الاسترلينية . وهذا المصير له سابقة فى التاريخ النقدى المعاصر فعلى أثر خروج اليابان عن نظام الذهب فى ١٩٣١ قامت بتشكوين كتلة نقدية تشمل البلدان الخاضعة لنفوذها فى الشرق الأقصى ولم يعض عامان على تشكوين كتلة

الين yen حتى اضطرت اليابان إلى الانضمام إلى الكتلة الاسترلينية في عام ١٩٣٣ وضمت معها بالتبعية كتلة الين الياباني .

وهنا نتساءل : إذا كان هذا هو المصير المحتمل لكتلة الجنيه المصري فما مصلحة الدول العربية في الخروج عن نظمها النقدية السائدة وقلقلة الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة . لاشك في أن الجواب هو أن تغيير النظم النقدية العربية لا يتفق مع مصلحة الدول العربية .

حُرُودُ التَّعَاوُنِ النِّقْدِيِّ :

هذه هي التغيرات المختلفة لمشروع توحيد النقد العربي وقد رأينا من تحليلنا لكل تفسير أن فكرة التوحيد ليست عملية ولا تتفق مع مصالح الدول العربية فهي فكرة سابقة لأوانها ويجدر بكل دولة على حدة أن تستقل بشؤونها النقدية وتوجهها إلى الاتجاه الذي يتفق مع مصالحها الخاصة .

وهذا الاستقلال لا يعنى انعدام التعاون بين الدول العربية في المجال الاقتصادي بصفة عامة والنقدي بصفة خاصة . وإنما يمكن أن يتحقق هذا التعاون باشتراك الدول في مناقشة المشاكل التي تعرض لها والتفاهم على كيفية علاج هذه المشاكل وذلك عن طريق اللجنة الاقتصادية بجامعة الدول العربية .

كما أنه يمكن أن يتسع مدى التعاون النقدي دون مساس بالنظم النقدية فتتعاهد الدول العربية فيما بينها على كيفية تسوية الأرصدة الدائنة والمدينة عن طريق اتفاقيات المقاصة . وهذه الاتفاقات قد تكون ثنائية تشمل دولتين فقط أو متعددة الأطراف فتشمل جميع الدول العربية .

وطبقا لنظام المقاصة يفتح البنك الرئيسى في كل دولة حسابا جاريا باسم

البنك الرئيسي للدولة الأخرى أو في الجانب الدائن لهذا الحساب تودع جميع المبالغ المستحقة للبنك الآخر أو في الجانب المدين تعتبر جميع المبالغ المستحقة على هذا البنك . وفي نهاية العام يسوى هذا الحساب فتدفع الدولة المدينة الرصيد المستحق عليها بعملة الدولة الدائنة أو أى عملة أخرى يتفق عليها . ويجوز للدولة الدائنة أن تحتفظ بهذا الرصيد في بنوك الدولة المدينة أو أن تشتري أصولاً استثمارية في هذه الدولة . وهذا الإجراء هو بمثابة تصدير لرؤوس الأموال في اتجاه عكسي لميزان المدفوعات الجارية .

وهذه الاتفاقيات ليست غريبة على الدول العربية . فقد عقدت مصر خلال عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ اتفاقيات مماثلة مع فرنسا وألمانيا الغربية وسويسرا ولمت من هذه الاتفاقيات فوائد كبيرة في تسهيل التعامل بينها وبين الدول الأخرى التي تعاقدت معها ، حيث أن كلامن المصدرين والمستوردين لا يواجهون الصعوبات النقدية التي يتعرضون لها في حالة المدفوعات الفردية إذ يستطيع المصدر أن يحصل على قيمة صادراته مباشرة بالعملة المصرية كما أن المستورد يستطيع أن يدفع قيمة وارداته بالعملة المصرية بمجرد أن يقدم كل منهما ما يثبت إتمام الصفقة .

وتؤدي اتفاقات المقاصة متعددة الأطراف فائدة كبيرة للدول العربية بالذات وذلك لأنها تحقق الفائدة التي تبينتها من التعاون النقدي دون المساس بالنظم النقدية أو التعرض لمشاكل وصعوبات هي في غنى عنها في الوقت الحاضر .

هذه هي الحدود التي ينبغي أن يقف عندها التعاون النقدي بين الدول العربية ولا يصح أن يتجاوز التعاون هذه الحدود نظراً للتفاوت القائم بين الظروف الاقتصادية لكل من هذه الدول .

أحمد مكي أحمد